

متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر

Conditions for the application of electronic government in Algeria

نعيجي شهرزاد

جامعة ابن خلدون - تيارت (الجزائر)، chahrazed.aidji@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/25 تاريخ القبول: 2022/09/20 تاريخ النشر: 2022/12/15

ملخص

شهدت الجزائر تطور ملحوظا في الخدمات وتحسين الأداء والإنتاجية، وذلك بتفعيل الحكومة الالكترونية التي تعد من أهم الدعائم والأسس التي ساهمت في تطور الحكومة والإدارات. وقد سعت الجزائر لإحداث تغيير في المجال الإداري، من خلال تحديث الهياكل الإدارية، والانتقال التدريجي للإدارة الالكترونية بغية التقليل من المشاكل، وهذا بفضل المتطلبات التي تحتاج إليها بغرض تقديم أداء عال المستوى وكفاءة فعالة، ولكن بالرغم من إيجابياتها إلا أننا نجد العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق نتائج إيجابية تصل إلى الأهداف المرجوة، والتي تعترض المؤسسات في تبني تطبيق تقنية الإدارة الحكومية والاستفادة منها.

الكلمات المفتاحية: الحكومة الالكترونية، المتطلبات، الأهداف، المعوقات.

Abstract:

Algeria has experienced remarkable development in services and improved performance and productivity, activating government, which is one of the most important pillars and foundations that have contributed to the development of government and administrations. .

Algeria has tried to make a change in the administrative field, by modernizing administrative structures, and gradually moving to electronic management in order to reduce problems, thanks to the requirements it needs to provide high performance. level. and effective competence, but despite its advantages, there are many obstacles that transform Without achieving positive results and achieving the desired objectives that it seeks to achieve, that institutions are opposed to adopt and benefit from the application of the government administration technology.

Keywords: Electronic government, requirements, objectives, obstacles.

1. مقدمة:

عُرف القرن الحادي والعشرين بعصر المعرفة، لأنه شهد تطورات سريعة وتحولات عميقة في شتى المجالات منها المعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية صغيرة، حيث ومع ظهور تكنولوجيا الإعلام والاتصال عملت الدول إلى تطوير مؤسساتها والاتجاه نحو الحكومة الالكترونية التي تعتبر احد المقومات الأساسية للدولة ونمط من أنماط التسيير الحديثة التي تخدم خدمات ذات مستوى عال وفعال للمجتمع بطريقة سريعة وآليات متطورة.

والجزائر من بين الدول التي استعملت هذه الثورة المعلوماتية للانتقال من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية التي تعتمد على وسائل الكترونية متطورة وحديثة مثل الحاسوب وشبكات الاتصال، وذلك وفقا لما يتواكب مع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالحكومة الالكترونية أصبحت أهم أسلوب ومن أحدث التطبيقات التي جعلت الحكومة أكثر كفاءة وفعالية.

ونجد الجزائر انتهجت العديد من السياسات التي تحسن الخدمة وتقرب الإدارة من المواطن وتحقق رضاه، لأنها باشرت في تطبيق مشروع الجزائر الالكترونية التي سعت من خلاله إبراز مجتمع العلم والمعرفة والابتكار في مجال تقنيات الإعلام والاتصال، ويتم ذلك بتوفير الدعم المالي الكفيل بتسهيل إجراءات هذه الإستراتيجية مع تكييف القوانين والإجراءات بما يتوافق ومتطلبات الحكومة الالكترونية.

وبالرغم من هذا نجد بعض المعوقات التي تحول دون تحقيق نتائج ايجابية والوصول إلى الأهداف المرجوة التي تسعى إلى تحقيقها.

وفي هذا الإطار يأتي موضوع هذا البحث الموسوم بـ متطلبات الحكومة الالكترونية ومعوقاتها.

وعليه ومن خلال ما تم التطرق إليه نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل متطلبات الحكومة الالكترونية؟ وما هي المعوقات التي تحول دون تطبيقها؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، اقتضت منا طبيعة البحث تقسيمه إلى ثلاث محاور، بحيث تم

التطرق في المحور الأول إلى مفهوم الحكومة الالكترونية من خلال الحديث على تعريف الحكومة الالكترونية وأهدافها وأهميتها.

أما المحور الثاني فقد تم تخصيصه لدراسة متطلبات الحكومة الالكترونية، حيث تم التطرق إلى المتطلبات التكنولوجية والفنية، المتطلبات الإدارية والتنظيمية، المتطلبات القانونية، المتطلبات المالية والاقتصادية.

وفيما يخص المحور الثالث فتم التحدث فيه إلى معوقات الإدارة الالكترونية، وتم التطرق فيه إلى المعوقات القانونية والأمنية، المعوقات الإدارية، ومعوقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وأخيرا المعوقات المالية.

وأخيرا دراستنا بخاتمة تضمنت جملة من الاستنتاجات وبعض التوصيات التي قد تحقق فعالية على أرض الواقع لتجنب الوقوع في العراقيل التي تمنع نجاح الحكومة الالكترونية.

2. الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية

عرفت الجزائر نقلة نوعية وتطورا سريعا في مجال التطور التكنولوجي، مما أسهم في ظهور ما يعرف بالحكومة الالكترونية بغرض رفع مستوى الخدمات وفقا لمتطلبات الإدارات العمومية وحاجيات المواطنين، ولهذا سوف نتطرق لتعريف الحكومة الالكترونية، أهدافها، وأخيرا أهميتها.

1.2 تعريف الحكومة الالكترونية

إن تعريفات الحكومة الالكترونية تباينت واختلفت وفقا لعدة معايير ووجهات نظر الباحثين إضافة إلى مجال تطبيقها ونذكر منها:

1-1 عرفت الحكومة الالكترونية على أنها: "وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الحكومة الحقيقية بمعناها القانوني والإداري لتوصيل المعلومات والخدمات وتسويق السلع للمستخدمين منها عبر شبكة الانترنت وأجهزة الحاسوب، وهذا لا يعني دور الحكومة الحقيقية وإنما تسنده وتدعم كفاءته وفعاليته عن طريق البعد عن التعقيدات البيروقراطية واختصار المسافات وتوفير وقت وجهد ومال للمستخدمين" (علاء عبد الرزاق السالمي، 2009، ص 87).

1-2 كما عرفها top scolt على أنها: "وسيلة للحكومات للاستخدام التكنولوجيا الجديدة من اجل توفير سهولة الاتصال بين المواطنين والحكومة والوصول إلى المعلومات والخدمات الحكومية، فضلا عن تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن وبأقل التكاليف وبالسرية الممكنة (محمد مصطفى حسين، 2019، ص 22،23).

1-3 تم تعريفها أيضا بأنها: تعتبر وسيلة مثلى تمكنها من رعاية مصالح الأفراد ومصالح الإدارات العامة بإرادتها الكترونيا، وذلك باستخدام التكنولوجيا المنظورة دون حاجة الأفراد إلى التنقل بين إدارات الحكومة (عمر موسى جعفر القريشي، 2015، ص 19).

1-4 الحكومة الالكترونية هي المزج الكامل بين إستراتيجية تكنولوجيا واتجاهاتها العالمية الحالية والمستقبلية عند وضع السياسات العامة للدولة واتخذت الأساليب الالكترونية منها رئيسيا للآليات لتنفيذ تلك السياسات (عمر موسى جعفر القريشي، 2015، ص 19).

1-5 كما عرفها البنك الدولي على أنها: استخدام تقنية المعلومات من شبكات محلية وانترنت من قبل الأجندة الحكومية لتقديم الخدمات المناطة بتلك الأجندة للمستخدمين بأسلوب أسرع وأدق عن البيروقراطية (محمد الصيرفي، بدون سنة، ص 59).

1-6 عرفت بأنها: استخدام تكنولوجيا المعلومات بهدف تغيير أداء الحكومة من خلال جعلها أكثر كفاءة وفعالية (Lanvin, Bruno, 2002, p2).

من خلال التعريفات السابقة نستطيع القول بأن الحكومة الالكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تحسن أسلوب أداء الخدمات الحكومية، والتي تهدف إلى تقديم خدمات حكومية على اختلافها عبر أدوات تكنولوجية مهمة وفعالة.

2.2 أهداف الحكومة الالكترونية

إن الحكومة الالكترونية تهدف إلى تطوير الحكومة والمجتمع معا، وذلك من خلال تخطي وتجاوز الطريقة التقليدية في التسيير، حيث تتجلى أهداف الحكومة الالكترونية فيما يلي:

- رفع مستوى الكفاءة والفعالية في الحكومة: وذلك من خلال أن الحكومة الالكترونية تعمل على دعم القرارات الإدارية ورفع مستوى أداء الحكومة، ويتم ذلك من خلال تبادل المعلومات بدقة ووضوح وانسيابية بين الدوائر الحكومية المختلفة، إضافة إلى القطاع الخاص والمواطنين الذين يساهمون بشكل فعال في قرارات القطاع العام مما يحقق الديمقراطية والشفافية (عمر موسى جعفر القريشي، مرجع سابق، ص54،53).
 - تقديم خدمة مميزة للمواطنين من حيث سرعة الأداء وتخفيض التكاليف، وذلك من خلال عصنة وإدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في هذه الخدمات؛
 - انجاز منشآت الاتصالات التي تتميز بالتدفق السريع ونوعية عالية (الياس شاهد، 2016، ص131)
 - تخفيض تكاليف الأعمال الإدارية، وذلك باستخدام الحاسوب الآلي الذي يساهم في توفير الأدوات والأوراق، كما يساعد على سرعة ودقة ونوعية الخدمة (عمر موسى جعفر القريشي، مرجع سابق، ص55).
 - من بين الأهداف التي جاءت بها وثيقة مشروع الجزائر الالكترونية هي وضع برنامج يمنح الأولوية للتكوين العالي والمهني في مجال تكنولوجيا الإعلام.
 - تحضير وتهيئة كل ما يتعلق ويلزم الإطار التنظيمي والتشريعي للحكومة مع خلق وتوفير بيئة عمل جيدة تسهل تحقيق الأغراض المرجوة.
- ### 2-3- أهمية الحكومة الالكترونية
- تكمن أهمية الحكومة الالكترونية فيما يلي:
- العمل بشفافية تامة وواضحة إضافة إلى تدعيم الإجراءات المضادة للفساد بشتى أنواعه؛
 - مواكبة التطور التكنولوجي الحديث في أداء الأعمال ومثال ذلك تخفيض العمل الورقي؛
 - سرعة ودقة المعلومات المتحصل عليها من الحكومة والإدارة أو القطاعات الخاصة؛ (مسعودة دراويشي، ص293)

- الاستجابة والتكيف مع متطلبات البيئة المحيطة، وتجنب العزلة والتخلف عن مواكبة عصر المعلوماتية وتقنية الاتصالات والسرعة والتنافس في تقديم الخدمات والسلع، وبالتالي تحقيق الكفاية والنوعية والكمية الملائمة (منصوري الزين، 2013).

3. متطلبات الحكومة الالكترونية

لنظام الحكومة الالكترونية متطلبات يجب توافرها لأجل تقديم خدمات مميزة للمواطن، إضافة إلى تحقيق مستوى أداء راق ومتوافق مع الإدارات العامة للحكومة، حيث نجد متطلبات تكنولوجيا وافية، متطلبات إدارية وتنظيمية، متطلبات قانونية، وأخيراً متطلبات مالية واقتصادية، وسوف نقوم بذكر وتفصيل كل المتطلبات كما يلي: (منصوري الزين، 2013).

1.3 متطلبات تكنولوجيا وافية

تتمثل في:

- وضع إستراتيجية محكمة ودقيقة لبناء وتطوير الحكومة الالكترونية وذلك من خلال توفير أجهزة الحاسوب، البريد الالكتروني، ووسائل النقل والاتصال التي تربط الأجهزة اللازمة لنقل المعلومات بين مواقع ووحدات مختلفة مثل **Microsoft Word document**؛

- التوقيع الرقمي: (**digital signature**) هذا ليس بالتوقيع المعروف بل هو عملية يتم من خلالها التأكد من هوية مرسل الرسالة من خلال استخدام مفتاح خاص لتشفير الرسالة من قبل المرسل، وهذا يتم عن طريق التشفير الغير متماثل، ومن ثمة تفكيك التشفير من قبل المستخدم باستخدام المفتاح العام، كما يتم التأكد فعلاً أن الرسالة وصلت فعلاً وبنفس الشكل الذي أرسله لها المرسل وصادق عليه؛

- ضرورة وجود بصمة الكترونية للرسالة بغرض المحافظة عليها من أي شكل من أشكال التغيير أو التخريب.

2.3 متطلبات إدارية وتنظيمية

توجد كثير من المتطلبات الإدارية والتنظيمية التي تؤثر وتتأثر عند تطبيق الحكومة الالكترونية نذكر منها:

من أجل تطوير المؤسسات الحكومية لكي تنجح الحكومة الالكترونية، يجب إحداث تغييرات تنظيمية داخل المؤسسة الحكومية حيث نظم وأساليب الإدارة التقليدية لا تتناسب مع تطبيقات الحكومة الالكترونية التي تتطلب السرعة والمرونة في اتخاذ القرارات إذ يجب تغيير الهياكل بالتحول إلى الهياكل الشبكية مما يقلل التوجه نحو الاختصاص وتقسيم العمل وبالتالي زيادة التوجه نحو دمج الوظائف وتقليل المستويات الإدارية. (ديالا جميل محمد الرزي، 2012، ص 199).

3.3- متطلبات قانونية

- توفير تشريعات لازمة وبيئية قانونية تعلق بالحكومة الالكترونية، فهذه القوانين والتشريعات تعتبر أسس جوهرية لتعميم تطبيقها، فمن خلالها تعطى مشروعية للأعمال الالكترونية الخاصة بالحكومة الالكترونية وتحديد مباحاتها ومحرماتها والعقوبات على جرائمها؛ أصدرت الجزائر العديد من التشريعات القانونية التي نصت على التعاملات الالكترونية منها: (عبد المومن بن صغير، 2016).
- المرسوم التنفيذي رقم 2000/307 المؤرخ في 14 أكتوبر 2000 المعدل لمرسوم رقم 98/257 المتعلق بضبط شروط وكيفية إقامة خدمات الانترنت واستغلالها؛
- المرسوم التنفيذي رقم 162/07 المؤرخ في 30 ماي 2007 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 123/01 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية، وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية
- القانون المتعلق بتحديد القواعد بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين.

3.4- متطلبات مالية واقتصادية

- تتمثل في (عبد المومن بن صغير، مرجع سابق).
- ضرورة توفير الأموال لأجل تطبيق نظام الحكومة الالكترونية؛
- زيادة سرعة وفعالية الاتصال، لأنه عند زيادة سرعة الانترنت تؤدي إلى تخفيض كلفة شبكة الانترنت وتوفير وقت الانتظار لإنزال الملفات والصفحات؛
- ضرورة وضع أسعار مناسبة للاشتراك في الانترنت تتوافق مع جميع طبقات المجتمع؛

- توفير مستوى مناسب من التمويل، لأنه يمكن تمويل الحكومة من أجل صيانة دورية وتدريب الموظفين، وهذا ما يساعد في الحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا والحكومة الالكترونية على مستوى العالم (القدوة محمود، 2010، ص 40)

4. معوقات الحكومة الالكترونية

بالانتقال من الحكومة العادية إلى الحكومة الالكترونية تصادفنا مجموعة من المعوقات التي تكون دافعا في الحد من تنفيذ البرامج المقررة وتحول دون تلبية حاجيات الأفراد والمواطنين حيث نذكر منها المعوقات القانونية والأمنية، المعوقات الإدارية، معوقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والمعوقات المالية، سوف نتطرق إلى كل عنصر بالتفصيل.

1.4- المعوقات القانونية الأمنية

- الصيغة والشكل القانوني لموقع تقديم الخدمة ويتعلق ذلك بالامتنان، الثقة، وأسلوب أو طريقة تقديم الخدمة العامة (الياس شاهد، الحاج عرابة، عبد النعيم درفور، مرجع سابق، ص 130)

- قلة القوانين والتشريعات التي تنظم عمل الحكومة الالكترونية؛

- الأمن المعلوماتي الذي يعتبر من أهم العوائق والتحديات في وجه تطبيق الحكومة الالكترونية وذلك لكثرة المخاطر التي تحيط بتطبيقات الانترنت من فيروسات واختراقات، وأعمال تخريب معتمدة جعلت المستخدمين لا يثقون فيها، ولكي تكتسب هذه المشاريع الثقة يجب الاستثمار في موضوع امن المعلومات بما يتناسب وحجم المشروع التي يتقدم من قبل المستخدمين، لذا يجب أن يأخذ موضوع الأمن في الحكومة الالكترونية كافة مراحل المشروع (التصميم، التطبيق) (عمر موسى جعفر القريشي، مرجع سابق، ص 72)

2.4- معوقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال

وتتجلي في: (عبد المومن بن الصغير، مرجع سابق.)

- عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية وتحقيق طلبات العملاء لتوصيل شبكات الهاتف الذي يعتبر اللبنة الأساسية للتواصل عبر الانترنت؛

- نسبة انتشار الانترنت في الجزائر محدودة إذ أن نسبة مستخدمي هذه التقنية الواسعة الانتشار عالميا لا تزال ضعيفة في الجزائر مقارنة مع الدول المجاورة، ففي الجزائر تبلغ النسبة 5.33% هذه النسبة تعتبر ضعيلة مقارنة مع دولة المغرب الشقيق التي تبلغ 14.36%.

3.4- المعوقات الإدارية: وتتمثل في :

- ضرورة تغيير وتطوير الإجراءات في الهياكل التنظيمية للمؤسسات والإجراءات التشغيلية بعد إدخال تقنيات جديدة فيها؛

- لابد من التحول التدريجي نحو إعادة البنية التحتية للحكومة الالكترونية، إضافة إلى تغيير الإدراك من حيث توزيع الصلاحيات والتخصصات وفقا لما يتطلبه مشروع الحكومة الالكترونية، ويتم ذلك من خلال عقد ندوات ومؤتمرات ودورات تدريبية للموظفين بغرض استيعاب فكرة الحكومة الالكترونية؛

مدى نفاذ نظم تقنية المعلومات والاتصالات إلى الإدارات بشكل عام، والإدارات الحكومية بشكل خاص، إضافة إلى مدى تحقيق التفاعل مع المجتمع بمختلف طبقاته ومستوياته حيث أن وضع سياسات محلية أو وطنية تسمح باستخدام هذه التقنية التي تسهل للمواطنين الوصول إليها(منصوري الزين، سفيان نقماري، مرجع سابق)

4.4- المعوقات المالية

يعتبر التمويل المالي من طرف الحكومة مسألة جوهرية ومهمة لنجاح الحكومة الالكترونية، لأن مشروع الحكومة الالكترونية كباقي المشاريع يحتاج إلى تكاليف لإقامة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فكلما كانت الخدمات المقدمة أكثر تعقيدا وصعوبة في تقديمه تكون تكلفته أعلى(محمد مصطفى حسين، نور عز الدين محمد، مرجع سابق، ص2237).

5. خاتمة:

وفي ختام هذه الورقة البحثية نخلص إلى القول أن موضوع الحكومة الالكترونية من بين الموضوعات الإدارية الحديثة التي تم الاعتماد عنها، لأنه برنامج يساعد على تسهيل التعاملات مع المواطنين أو مع المؤسسات فيما بينها.

فالحكومة الالكترونية تعد احد أنماط الإدارة المعاصرة والحديثة ومطلب ضروري لا غنى عنه، فهي تعتبر تحديا حقيقيا لمواكبة التطور العالمي الذي يحتاج إلى متطلبات وتنظيم محكم لتحقيقها وضرورة تجاوز كل المعوقات التي تعترض سبل تطبيقها.

ونجد أن الجزائر بالرغم من الجهود التي تبذلها للانتقال من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الالكترونية بهدف تأمين الخدمات الالكترونية بجودة عالية وبمستوى فعال، إلا أنه ما زالت تعترضها بعض المعوقات التي تحول دون تطبيقها.

ومن خلال هذه الخاتمة وفي نهاية هذا البحث تطرقنا إلى مختلف النتائج والآراء التي تم التوصل إليها نذكر من بينها:

- وجود بعض العوائق التي تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية مثل وجود معيقات قانونية التي تعتبر من أهم المعوقات التي تحول دون تطبيقها؛
- قلة الخبرة لدى الموظفين والقيادات في استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات لإدارة الحكومة الالكترونية بكفاءة؛
- توفير شبكات الانترنت بجودة عالية بحيث يسهم ذلك في تسهيل تطبيق الحكومة الالكترونية؛
- إمكانية معالجة الكثير من المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الحكومية والقضاء على الفساد الإداري والبيروقراطية.
- واستنادا على هذه النتائج توصلت إلى أهم التوصيات نذكر أهمها:
- العمل على نشر ثقافة المعرفة الالكترونية لدى المتعاملين وضرورة تشجيعهم على تعلم مبادئ وأساسيات المعرفة الالكترونية؛
- ضرورة وضع قوانين وتشريعات تتلاءم مع سياسة تطبيق الحكومة الالكترونية؛
- الاستغناء عن الطريقة التقليدية في المعاملات الإدارية كترخصة السياقة، بطاقة التعريف الوطنية؛
- ضرورة توفير نظم اتصالات فعالة لتتم عملية نقل البيانات بين الحكومة والمواطنين؛
- تزويد المؤسسات بالحواسيب ذات برامج متطورة لتقديم خدمات ذات مستوى عال؛

- حماية أمن المعلومات لكسب ثقة المواطن باعتبارها ركيزة جوهرية في الحكومة الالكترونية.

6. قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

أولا- الكتب:

- القدوة محمود، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

- ديالا جميل محمد الرزي، الحكومة الالكترونية ومعوقات تطبيقها، دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، يناير، 2012.

- علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2009.

- عمر موسى جعفر القريشي، أثر الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2015.

- محمد الصبري، الإدارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، بدون سنة.

ثانيا- المقالات والبحوث العلمية

- الياس شاهد، الحاج عرابة، عبد المنعم درفور، تقييم تجربة تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 03، 2016.

- مسعودة دراويشي، بن مسعود ادم، الحكومة الالكترونية، متطلباتها ومعوقات تطبيقها، مجلة الإدارة والتنمية البشرية للبحوث والدراسات، العدد الرابع.

- عبد المومن بن صغير، إشكالية تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر "المعوقات والأفاق"، المركز الديمقراطي العربي بالدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 15 أكتوبر.

ثالثا- الملتقيات والدورات العلمية:

- محمد مصطفى حسين، نور عز الدين محمد، تشخيص معوقات تطبيق خدمات الحكومة الالكترونية من نوع G2G ، دراسة حالة في مديرية جوازات محافظة دهوك، كرستا دن، العراق، المؤتمر العلمي الأكاديمي الدولي التاسع، الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية الإنسانية، الطبيعية، يونيو، تموز، اسطنبول، تركيا، 2019.

- منصور الزين، سفيان نعماري، الإطار النظري للحكومة الالكترونية بين المتطلبات ومبررات التحول، ملتقى علمي دولي حول متطلبات إرساء الحكومة الالكترونية في الجزائر، دراسة تجارب بعض الدول، 13-14 ماي، 2013.

رابعاً- النصوص القانونية:

- قانون رقم 04/15 المؤرخ في 2015/02/01 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين، جريدة رسمية عدد 07.

- المرسوم التنفيذي رقم 162/07 المؤرخ في 30 ماي 2007 يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 123/01 المؤرخ في 09 ماي 2001 المتعلق بنظام الاستغلال المطبق على كل نوع من أنواع الشبكات بما فيها اللاسلكية الكهربائية، وعلى مختلف خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية، جريدة رسمية العدد 37.

2- باللغة الفرنسية:

-Lanvin, Bruno, 2002, the E-government hand book for developing countries, a project of info dev and the center democracy and technology.
- République algérienne démocratique et populaire, commission D'E-Algérie 2013 .